المغرب يستهدف جذب استثمارات أجنبية جديدة لمشاريع طاقة الرياح

الرباط – كشف المغرب عن مساعيه لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الخارجية لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة، والتي تعول عليها السلطات من أجل تقليص فاتورة الطاقة وتحقيق أهداف التحول إلى الطاقة المستدامة في السنوات المقبلة.

وذكرت وزارة الخارجية في تغريدة على موقع تويتر الثلاثاء أن "المغرب سيحشد استثمارات دولية لبرنامج طاقة الرياح بقيمة 14.5 مليار درهم (1.6 مليار دولار)".

1.6
مليار دولار قيمة البرنامج الذي تنوي الرباط تنفيذه في مشاريع طاقة الرياح

ولم تذكر الوزارة عدد المشاريع التي تنوي الرباط تنفيذها لإنتاج الكهرباء من مصادر الرياح، لكنها أشارت إلى أن البرنامج سيدخل حيز التشغيل الكامل بحلول عام 2024.

وتتسع طموحات الرباط لجذب استثمارات جديدة في قطاع الطاقات البديلة لتخفيف اعتمادها على استيراد الطاقة، وبالتالي تعديل أي اختلالات محتملة في التوازنات المالية.

ويتفق الخبراء على أن خطط الرباط الطموحة في مجال الاستثمار في الطاقة النظيفة تشكل أحد أبرز عناصر تعزيز التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، والتي جعلت المؤسسات العالمية تعتبره مثالا يحتذى في هذا المجال.

وراهنت الرباط طيلة السنوات الأخيرة على الطاقات البديلة، لاسيما طاقة الرياح، كخيار بديل للطاقة الأحفورية ضمن استراتيجية "المغرب الأخضر"، يضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة، وضمان التزود بطاقة نظيفة تحفظ الكوكب من مخاطر التلوث الهوائي.

واعتمدت السلطات منذ العام 2009 استراتيجية للطاقة تهدف إلى الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة بنحو 25 في المئة بحلول 2030 في مزيج الطاقة، وتعزيز النجاعة في إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة وتوسيع الاندماج الإقليمي والقاري.

وتهدف الرباط إلى وضع قدرات إضافية لإنتاج الكهرباء بإجمالي 6 آلاف ميغاواط من مصادر الطاقة الريحية والمائية والشمسية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن استهلاك الفرد المغربي سنويا من الطاقة يبلغ 0.4 طن من النفط المكافئ. ومن المتوقع أن يصل إلى 1.1 طن بنهاية العقد الحالي.

وهذا المستوى سيقترب من مستويات العديد من الدول المتقدمة، وهو ما يفرض، وفق المختصين، أخذه بعين الاعتبار في السياسات العامة للدولة مستقبلا.

وحاليا يستورد المغرب أكثر من 90 في المئة من احتياجاته النفطية وتصل تكلفة فاتورة واردات الطاقة إلى أكثر من 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى صناع القرار الاقتصادي بالبلاد أن الاعتماد شبه الكلي على استيراد حاجات البلاد من النفط أصبح يشكل عبئا كبيرا ومتزايدا على الخزينة العامة للدولة.

وبرزت في الفترة الماضية العديد من المحاولات لجذب الاستثمارات الأجنبية، ففي ديسمبر الماضي أعلنت شركة سولونا تكنولوجي وإي.أم ويند الأميركية الناشئة بناء مزرعة ريحية بقدرة إنتاجية تبلغ 900 ميغاواط في الداخلة على مساحة تبلغ نحو 11.3 ألف هكتار من أجل تزويد خوادم مخصصة لتكنولوجيا سلسلة الكتل، باستثمار مبدئي قدره 1.65 مليار دولار.

وفي مارس 2016 فاز تحالف يضم ثلاث شركات مغربية وإيطالية وألمانية بمناقصة لبناء واستغلال وصيانة خمس محطات تعمل لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح.

وذكر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الحكومي حينها أن الاستثمارات التي سيتم ضخها في المشروع تبلغ نحو 1.2 مليار دولار، وأن الطاقة التي ستولدها المحطات تصل إلى 850 ميغاواط وأن إنجازها سيكون بحلول العام الماضي.

وتضمن المشروع محطة ميدلت جنوب شرق المغرب بطاقة 150 ميغاواط، وتيسكراد قرب مدينة العيون بالصحراء المغربية بطاقة 300 ميغاواط ومحطة طنجة بطاقة مئة ميغاواط ومحطة جبل الحديد قرب مدينة الصويرة بطاقة مئتي ميغاواط، ومحطة بوجدور في الصحراء المغربية بطاقة مئة ميغاواط.

وتمثل الطاقات البديلة ما يقارب من 35 في المئة من القدرة الحالية لتوليد الكهرباء بالبلاد، وقد أطلقت الحكومة محطة نور 1، الشطر الأول والثاني من مشروع الطاقة الشمسية نور ورزازات.

ويقول محللون وخبراء اقتصاد إن المغرب بات أحد المحاور الرئيسية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة في العالم، وأنه يمكن أن يصبح مصدرا أساسيا للطاقة النظيفة للبلدان الأوروبية والأفريقية، في وقت يعمل فيه جاهدا لتدشين مشاريع جديدة.

وصنف المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل الماضي المغرب في المرتبة الثالثة عربيا والمركز الـ66 عالميا في تعزيز التحول الفعّال في مجال الطاقة لعام 2021.

وأوضح المنتدى أن التحدي الرئيسي أمام تحول الطاقة بالمغرب يتمثل في معالجة الطلب المتزايد على الطاقة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأشار معدّو التقرير إلى أنه على الرغم من وضع المغرب أهدافا سياسية طموحة من شأنها تنمية قدرات الطاقة المتجددة، إلا أن الوقود الأحفوري لا يزال يمثل أكثر من 90 في المئة من مزيج الطاقة، و80 في المئة من مزيج الكهرباء.

لا أحد يمكنه الربح في سوق الأسهم اليوم

ضرائب البورصة تقود إلى صدام بين الحكومة المصرية والبرلمان

مشروع قانون لتعديل ضريبة الأرباح الرأسمالية وتأجيلها لعامين

بعد أكثر من ست سنوات على الإعلان عن قانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية في البورصة المصرية لم تتمكن الحكومة من تطبيقه حتى الآن بسبب الضغوط الكبيرة التي تواجهها من بنوك الاستثمار وجمعيات المستثمرين لإنقاذ السوق من الانهيار، خوفًا من شح السيولة وخروج العديد من المصريين والأجانب من البورصة.

القاهرة – تلوح في أفق المشهد الاستثماري المصري بوادر أزمة بين الحكومة والبرلمان بعد إعلان 20 عضوا في مجلس النواب عزمهم تقديم مشروع قانون لتعديل بنود قانون صدر العام الماضي بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة وتأجيل التطبيق حتى يناير 2023 بدلا من 2022.

ويأتي الصّدام كردّ فعل على تصريحات حكومية أكدت أنه لا مجال لتأجيل الضريبة، لاسيما بعد نشر الجريدة الرسمية أخيرا قرار وزارة المالية محمد معيط بشأن قواعد المعالجة الضريبية للأرباح الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية.

وتنص القواعد على تطبيق ضريبة 10 في المئة على صافي أرباح التعامل في البورصة على المقيمين، ويبدأ التطبيق الفعلي يناير المقبل.

واستند النواب في تبني التعديل إلى ما شهدته البورصة من خسائر عقب تصريحات معيط عن تطبيق الضريبة التي بلغت 1.7 مليار دولار في يومين فقط، فضلا عن معاناة الاقتصاد بسبب الجائحة، ما يفرض على الحكومة الابتعاد عن قرارات تثقل كاهل الشركات والمستثمرين، لأن تعدد الضرائب يعوق الاستثمار.

وتحرص وزارة المالية على تطبيق ضرائب البورصة باعتبارها منفذا جديدا يعزّز من حصيلتها المستهدفة في العام المالي الجاري وتقدر بنحو 63 مليار دولار، لكن الواقع يُثبت أن سلبيات تفعيل الضريبة على سوق المال تفوق الإيجابيات.

ووفقا لدراسات بعض بنوك الاستثمار المصرية، يتراوح العائد من الضريبة بين 20 و30 مليون دولار فقط سنويا، وقد يتقلص مع استمرار الضريبة، لأنها تدفع المستثمرين للهروب إلى أسواق مجاورة لا تفرض تلك الضريبة.

وتعود جذور أزمة الضريبة إلى 2015، وتم تأجيلها للمرة الأولى حتى 2017 خوفا من هروب المستثمرين قبل أن يتم استبدالها بضريبة الدمغة بنسبة 0.125 في المئة وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية لمدة 3 سنوات.

وفي 2019، وبعد مفاوضات بين وزارة المالية والبورصة بشأن إدخال بدء تطبيقها في 2020، لم يطرأ جديد بسبب الجائحة، ما دفع الحكومة تأجيلها لعامين.

وتُفرض ضريبة الأرباح إذا تحقيق صافي أرباح في نهاية العام، وهي أقل تكلفة على المستثمر، لاسيما أنه غير مطالب بضرائب إلا في حالة تحقيق الربح، ما يجعل عائدها أقل كحصيلة للحكومة، وخير دليل على ذلك أنه بمجرد التلميح إليها خسرت البورصة مكاسبها المسجلة منذ بداية العام في خمس جلسات فقط.

وأعلن هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام أنه لم يتراجع عن موقفه بشأن فرض الضريبة، ويراها أكثر عدلا من الدمغة. وقال عبر حسابه الرسمي في فيسبوك "كوني وزيرا لم ولن يغير موقفي حيث أعتبر نفسي واحدا من عائلة سوق المال لأكثر من 30 عاما تخللتها ثلاث سنوات تكليف بالوزارة".

وأكد محمد سعيد عضو الجمعية المصرية للمحللين الفنيين بأسواق المال، أنه وفقا للاتفاق بين الحكومة والبورصة ينتهي العمل بضريبة الدمغة النسبية أيضا والمقرّرة حاليا على تعاملات الأوراق المالية بيعا وشراء بنهاية ديسمبر المقبل لتطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية.

ويعد استمرار ضريبة الدمغة المطبقة على المستثمر حال الربح أو الخسارة أكثر فاعلية وزيادة الحصيلة الضريبية للحكومة من ضريبة الأرباح الرأسمالية، كما أن المستثمر اعتاد على التعامل مع الأولى على أنها جزء من تكلفة التداول.

وتُفقد الضريبة البورصة جاذبيتها، لأن الأسواق العربية المجاورة لا تطبقها، ومع سهولة التداول إلكترونيا قد يتجه المستثمر إلى أيّ دولة منافسة، فضلا عن أن تكلفة التداولات في معظم أسواق المنطقة أقل.

وأوضح سعيد لـ"العرب" أنه يجب إلغاء أيّ ضرائب على البورصة، لأنها لا تدعم الحكومة في تحقيق مستهدفاتها ولكنها طاردة للاستثمار، والتلميح إليها يسبب حالة من الذعر بين المستثمرين ويدفعهم لـ"مبيعات هيستيرية" تكبّد الأسواق خسائر كبرى، تضاف إلى خسارتهم وعدم إخضاعهم للضرائب، وتعد الضرائب الحالية بمثابة ردة اقتصادية لا تطبقها الأسواق المجاورة وتهدد توسع البورصة وعمقها.

ويهدد فرض الضرائب برنامج إدراج شركات الحكومة، والذي تراهن عليه لتحصيل 6.5 مليار دولار، ويعني سعي وزارة المالية لتفعيل الضريبة السير عكس المصلحة، لأنها تدفع المستثمرين إلى الهروب من السوق، ما يُضعف من استيعاب البورصة للطروحات الجديدة.

وتنتهج القاهرة برنامجا طموحا يستهدف طرح 23 شركة بدأ بإدراج أسهم شركة الشرقية للدخان في مارس 2019، إذ استحوذ مستثمرون خليجيون على نحو 25 في المئة من أسهمها.

وعادت الحكومة مجددا بطرح 26 في المئة من شركة إي فاينانس خلال أكتوبر الماضي، إذ أنعشت خزينة البلاد بنحو 400 مليون دولار.

ويطالب خبراء بضرورة توفير الحكومة محفزات لتنشيط سوق المال تعزز من قاعدة المستثمرين، مع قرب طرح 3 شركات أخرى قبل نهاية 2021، علاوة على الطروحات المرتقبة لشركات الجيش التي يسعى إليها الصندوق السيادي عقب إعادة هيكلة الشركات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة.

ويعدّ الوقت الحالي غير مناسب لفرض ضرائب جديدة في سوق المال، لأن المستثمرين لا يستطيعون تعويض خسائرهم بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر، ثم الجائحة، كما أن صعود البورصة في عدد محدود من الجلسات الأيام الماضية لا يعني أنهم عوضوا خسائر السنوات السابقة.

محمد سعيد

ردة اقتصادية وغير مطبقة بالأسواق العربية وطاردة للاستثمار

محمد ماهر

ضرائب غير منطقية في ظل إخضاع الشركات والتوزيعات النقدية

وأكد مصدر حكومي لـ"العرب" أنه لا صحة لما يتردد بأن ثمة رفضا من جانب المستثمرين للضريبة بسبب سلوك بعضهم في التداول عبر أكواد وهمية لأشخاص لا يتعاملون بالسوق، ويخشون فتح ملفات ضريبية، فهناك رقابة صارمة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأشار محمد ماهر رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية إلى أن الجمعية تترقب قرار البرلمان وآمالها معلقة على تأجيل الضريبة، وأنه تم التواصل مع بعض النواب مؤخرا لمناقشة مصير الضريبة.

وذكر لـ"العرب" أن سبب تأجيل الضريبة وعدم تفعيلها يرجع لأضرارها البالغة على البورصة، وتأثيرها السلبي على المستثمرين، وهي غير منطقية بالمرة فالمستثمر الذي يشتري سهمًا في شركة يعد مالكا لجزء منها بالتالي الشركات تدفع ضرائب على الدخل أو الأرباح.

وأكد أن التوزيعات النقدية التي توزعها الشركات على المستثمرين تخضع للضرائب، كما أن الاستثمار بالبورصة محاط بالمخاطر التي قد تكون سببا لخسارة كل الأموال، بينما الودائع في البنوك لا تخضع للضرائب والمودعون لا يتحملون المخاطر ويحصلون على العائد دون خصومات، ويجب أن تكون ثمة مساواة بين الحالتين.

أسعار القمح ترتفع بوتيرة مقلقة وتهدد الأمن الغذائي العالمي

لندن – يتابع الخبراء بقلق المنحى التصاعدي لأسعار القمح في الأسواق العالمية والتي بلغت مستويات هي الأولى منذ عقد مما يشي بظهور بوادر أزمة قد تتفاقم مع الوقت إن لم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول عاجلة قبل أن تصبح مشكلة تهدد الأمن الغذائي العالمي.

وقفزت أسعار القمح في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية بعدما تخطت 8 دولارات للبوشل وهي وحدة قياس بريطانية تساوي 27 كيلوغراما للمرة الأولى منذ نحو 9 سنوات، وسط تزايد الضغوط التضخمية التي تهدد برفع أسعار المواد الغذائية التي تشهد موجة من الارتفاع بكافة أنحاء العالم.

وذكرت وكالة بلومبرغ أن أسعار القمح صعدت إلى مستوى قياسي أيضا في باريس الثلاثاء، في الوقت الذي يقوم فيه المشترون بجمع الإمدادات الأوروبية على خلفية النقص الذي تعاني منه أماكن أخرى، مما زاد من مخاوف حدوث المزيد من التضخم في أسعار الأغذية.

كما ارتفعت العقود الآجلة المرتبطة بالحبوب الأخرى في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث اقتربت أسعار العقود الآجلة للقمح المطحون في باريس من تسجيل أعلى مستوياتها على الإطلاق، كما سجلت أسعار قمح مينيابوليس الربيعي أعلى مستوياتها منذ أبريل 2008.

وصار القمح القادم من أوروبا حيويا بصورة متزايدة هذا العام، بعد ضعف المحاصيل لدى الموردين الرئيسيين الآخرين، بينما أدت الضرائب المفروضة على عمليات التصدير، إلى تباطؤ المبيعات القادمة من روسيا، أكبر مصدر للقمح في العالم.

ويستعد التكتل الأوروبي لاستعادة مكانته كأكبر مصدر للقمح في العالم، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب الحفاظ على وتيرة المبيعات بمجرد أن تجدد المحاصيل القادمة في بعض الدول الإمدادات.

ويعد القمح أحد العناصر الأساسية الحيوية في العالم، وأوروبا هي مورد رئيسي له إلى أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تفكر الحكومات بالفعل في رفع تكاليف الخبز المدعوم.

ويزداد الطلب من المستوردين الرئيسيين على الحبوب مقابل نقص الإمدادات العالمية بسبب سوء الأحوال الجوية الذي أضر بالمحاصيل في البلدان الرئيسية المصدرة هذا العام، ما أدى إلى تسجيل أطول سلسلة مكاسب شهرية للقمح منذ عام 2007.

ويرى خبراء زراعيون أن إنتاج محاصيل العام المقبل قد يتأثر في ظل معاناة بعض المزارعين من جفاف الطقس وقت الزراعة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة.

وقال جاك سكوفيل نائب رئيس مجموعة برايس فيوتشرز ومقرها شيكاغو في مذكرة بحثية "المضاربون يواصلون الحديث عن التضخم ويشترون السلع من أجل تجارة التضخم".

ونهاية الأسبوع الماضي، تعاقدت إحدى المؤسسات السعودية على شراء 1.3 مليون طن من القمح ما يعادل نحو ضعف الكمية المتوقعة.

كما عادت مصر أكبر مستورد للقمح للسوق بعقد مناقصة الاثنين الماضي وبعد أقل من أسبوع من أكبر عملية شراء خلال الموسم.

جاك سكوفيل

المضاربون يواصلون شراء السلع من أجل تجارة التضخم

وارتفع سعر القمح الشتوي الأحمر الناعم المعياري المستخدم في تصنيع البسكويت والكعك بنسبة 3.6 في المئة ليتجاوز بقليل حاجز ثمانية دولارات للبوشل مسجلا أعلى مستوى منذ ديسمبر 2012.

كما ارتفع القمح الشتوي الأحمر الصلب الذي تعتمد عليه صناعة الدقيق متعدد الأغراض بشكل كبير بنحو 3 في المئة ليبلغ 8.095 دولار للبوشل ليصل إلى أعلى سعر منذ مايو 2014.

وتُعزز إمكانية استمرار مشكلات نقص الإمداد العام المقبل فرص استمرار ارتفاع أسعار القمح وتفاقم تضخم أسعار المواد الغذائية.

وأظهرت بيانات حديثة نشرتها منظمة الأغذية والزراعة (فاو) الشهر الماضي أن أسعار السلع الغذائية واصلت الارتفاع في ظل نكسات الحصاد واضطرابات في سلسلة التوريد.

وأدت مخاوف العرض التي عززتها ارتفاعات أسعار الأسمدة إلى ارتفاع أسعار العقود الآجلة للذرة، حيث ارتفع أكثر العقود نشاطا في شيكاغو للجلسة الخامسة على التوالي إلى 5.82 دولار للبوشل ليسجل بذلك أعلى مستوى منذ منتصف أغسطس.